

المخاضرة 2

الفصل الثاني

نظرية سلوك المستهلك

يعد سلوك الفرد وتصرفاته في السوق هي نقطة البداية في هذه النظرية الوصفية، التي تصف تصرفات المستهلك الاقتصادية. وعند دراسة سلوك المستهلك نبني دراستنا على افتراض هام وأساسي، وهو أن المستهلك شخص رشيد من الناحية الاقتصادية. فالمستهلك إنما يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من إنفاقه لدخله المحدود، محاولاً الحصول على أكبر قدر من السلع والخدمات، وهو بصدد الاختيار بين البدائل المتاحة له من مختلف السلع والخدمات، وكذلك الكميات التي يختارها من كل منها. وتحليل سلوك المستهلك يمكن أن يتم بإحدى الطريقتين التاليتين:

- الطريقة الأولى: طريقة المنفعة *Utility Method*: ويقصد بها فكرة الاشباع قابل للقياس الكمي في تحليل سلوك المستهلك.
- الطريقة الثانية: طريقة منحنيات السواء *Indifference Curves Method*: ويقصد بها استخدام فكرة الاشباع غير القابل للقياس الكمي في تحليل سلوك المستهلك.

1- نظرية المنفعة القياسية

تدرس هذه النظرية سلوك المستهلك في كيفية الحصول على أقصى إشباع ممكن بدخله المحدود وفي ضوء الأسعار السائدة. وطبقاً لهذه النظرية فقد افترض الاقتصاديون التقليديون بأن المستهلك يستطيع قياس المنفعة التي يتحصل عليها عند استهلاكه لأي سلعة أو خدمة قياساً رقمياً، وأطلقوا على هذا المقياس "وحدة منفعة". وهو مقياس خاص فقط لقياس المنافع المتحصلة أو المكتسبة من استهلاك السلع والخدمات وهو يختلف عن غيره من المقاييس، كمقاييس المسافات والأحجام. وعلى سبيل المثال، نستطيع أن نقول أن عمر تحصل على عشر وحدات منفعة عند استهلاكه لتفاحة واحدة. غير أن هذا المقياس غير موضوعي نظراً لاعتماده على التقييم

الشخصي البحث لمقدار الإشباع المتحصل عليه نتيجة الاستهلاك، وهو بطبيعة الحال يختلف من شخص لآخر ومن زمن لآخر.

ويستوجب دراسة هذه النظرية معرفة المفاهيم المرتبطة بتحديد الكميات التي يستهلكها الفرد لإيصال إشباعه إلى أقصاه، وهما المنفعة الكلية والمنفعة الحدية والعلاقة بينهما.

1-1- مفهوم المنفعة

يقصد بالمنفعة مقدار الاشباع الذي يحصل عليه الفرد نتيجة استهلاكه لسلعة أو خدمة معينة وفي وقت معين.

1-1-1 المنفعة الكلية

المنفعة الكلية (UT) والمتحصل عليها من استهلاك أي سلعة هي عبارة عن مقدار الإشباع الكامل الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه للسلعة بكميات متتالية خلال فترة زمنية معينة. والمنفعة الكلية تتزايد بزيادة الوحدات المستهلكة من أية سلعة ولكن بمعدل متناقص حتى يبلغ المستهلك الإشباع الكامل، أي عندما لا يترتب على استهلاكه لوحات جديدة من السلع أي زيادة في المنفعة الكلية.

1-2-1 المنفعة الحدية

تعبر المنفعة الحدية عن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاك وحدة إضافية واحدة من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. أو أنها تشير إلى مقدار التغير في المنفعة الكلية الناشئ عن التغير في الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة في فترة زمنية معينة.

$$UM_x = \frac{\Delta UT_x}{\Delta x} \quad \text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في الوحدات المستهلكة}}$$

1-2- الافتراضات التي تقوم عليها المنفعة

تستند المنفعة الحدية على عدد من الافتراضات أهمها:

- أن يكون المستهلك رشيدا: أي أنه يجب أن تكون تصرفات المستهلك منطقية وغير متضاربة، كما أنه يسعى دائما لتعظيم منفعته الكلية في حدود دخله المخصص للإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات المختلفة.
- أن تكون المنفعة الحدية قابلة للقياس: وهذا يعني أن المنفعة المكتسبة من استهلاك أي كمية من أي سلعة أو خدمة معينة يمكن قياسها بطريقة عددية، أي أن المنفعة ظاهرة كمية.
- أن تكون المنفعة الحدية للنقود ثابتة: ويعد هذا الافتراض ضروريا إذا استخدمت وحدات النقود كمقياس للمنفعة المضحى بها، وذلك حتى لا تتأثر المنفعة الحدية لوحدة النقود بتغيرات دخل المستهلك.
- أن تكون المنفعة الحدية المكتسبة متناقصة: بمعنى أن منفعة الوحدة الإضافية تكون دائما أقل من منفعة الوحدة السابقة لها، وهذا ما يطلق عليه بقانون تناقص المنفعة الحدية.

1-3- العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

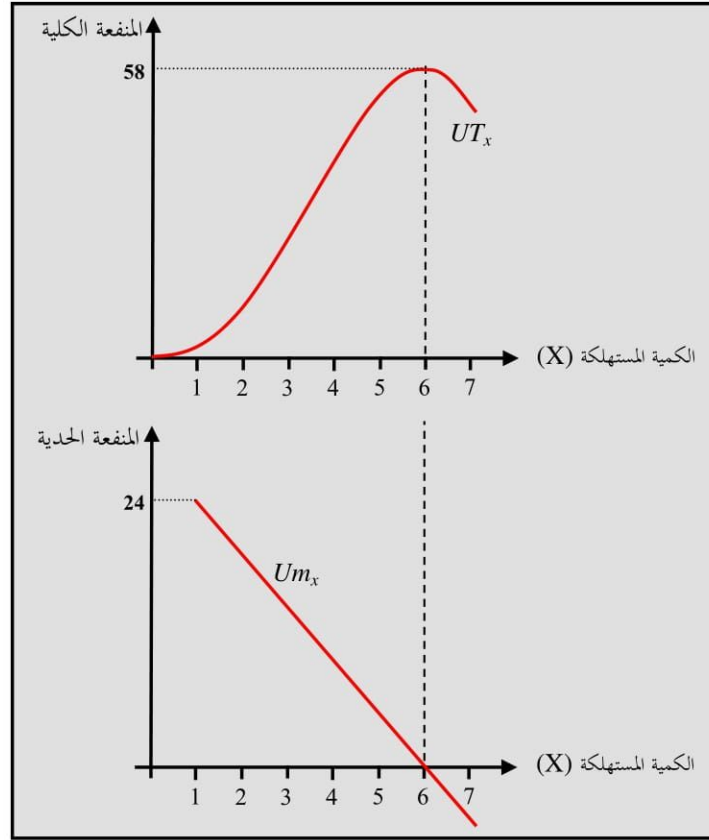
إن الاتجاه العام للمنفعة الكلية أنها تأخذ بالتزايد مع تزايد الوحدات المستهلكة من السلعة إلى أن تصل إلى درجة الإشباع، بعدها يكون المستهلك غير راغب في استهلاك وحدات إضافية من السلعة. ومن أجل توضيح ذلك بيانيا، نفترض أن "رامي" مستهلك يقوم باستهلاك كميات معينة من العصير، فتكون إجمالي وحدات المنفعة المحصل عليها بعد شرب العصير -والتي تقاس رقميا بوحدات المنفعة- متزايدة مع استمرار "رامي" في شرب العصير، إلى أن تصل إلى درجة الإشباع وهو الحد الأقصى للمنفعة الكلية. ثم تأخذ هذه المنفعة في التناقص مع استمرار شرب العصير بعد درجة الإشباع.

الجدول (1) : المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

الكمية المستهلكة (عدد أكواب العصير)	0	1	2	3	4	5	6	7
المنفعة الكلية UT	0	24	40	50	56	58	58	54
المنفعة الحدية Um	-	24	16	10	6	2	0	-4

من الجدول يتبين أن المنفعة الكلية تزايدت تدريجيا إلى غاية أن وصلت إلى 58 وحدة منفعة عند شرب الكوب الخامس (5)، ولم تتغير عند الكوب السادس (6) لوصول "رامي" إلى درجة الإشباع. بعدها أصبحت المنفعة الكلية أقل عند الكوب السابع (7)، أي أن هذا الكوب قد أدى إلى إضافة سالبة إلى إجمالي المنفعة.

الشكل (1): العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية



إن الاتجاه العام لتغير المنفعة الكلية أنها تتزايد بمعدل متناقص، حيث أنه كلما شرب "رامي" كوباً إضافياً من العصير كانت إضافته للمنفعة الكلية أقل من منفعة الكوب السابق، وتصبح المنفعة المضافة (المنفعة الحدية) منعدمة عند الكوب السادس (6) كون "رامي" وصل إلى درجة الإشباع الكامل. وإن تناقص الإضافات أو المنافع الفردية التي يضيفها المستهلك للمنفعة الكلية هو ما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية، والذي يوصف المنفعة الحدية للسلعة عندما تتغير الكمية المستهلكة منها.

1-4- قانون تناقص المنفعة الحدية

ينص "قانون تناقص المنفعة الحدية" على أنه عندما تزداد الكمية المستهلكة من سلعة ما فإن المنفعة التي تعود على الفرد المستهلك منها تميل إلى التناقص، وهذا يعني أن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة استهلاك وحدات إضافية من السلعة حتى تعادل الصفر عند وصول المستهلك إلى مستوى التشبع. وتفسير هذا القانون

يرجع إلى أن الحاجات الانسانية بطبيعتها قابلة للإشباع، وبالتالي مع استهلاك المستهلك لوحدات متتابعة تبدأ حاجته في التشبع تدريجيا وعليه تنقص منفعة كل وحدة إضافية يستهلكها من السلعة خلال مدة معينة.

ويرجع تناقص المنفعة الحدية إلى سببين:

- أن السلع لا يمكن أن تكون بدائل كاملة عن بعضها البعض، إذ أن كل سلعة تتميز بخصائص محددة تجعلها صالحة لإشباع حاجة واحدة فقط، أو عدد محدود من الحاجات دون غيرها. لهذا فتزايد الكمية المستهلكة من سلعة ما لا بد وأن تؤدي إلى تناقص منفعتها الحدية المكتسبة.
- لا توجد حاجة لدى أي شخص غير قابلة للإشباع، بمعنى أن أي حاجة لا بد وأن تشبع باستهلاك الوسيلة المناسبة وبكمية محددة سواء كانت الكمية قليلة أو كثيرة. وبما أن شدة الحاجة تتناقص كلما أشبع جزء منها بسبب قابلية الحاجة للتجزئة، فإن المنفعة الحدية المكتسبة تتناقص حتى تصل إلى حد التشبع تصبح مساوية للصفر.